الجدول رقم (٦)
توزع الملكية الزراعية المستغلة

وحدة الملكية بالدونم	مجموع مساحتها بالدونم	نسبتها من المساحة الكلية	نسبة عدد المالكين	عدد الملاكين المزارعين
١ ــ ٥	٢٤٨٠٠	٪ ١	٪ ١٦	٩١٦٧
٥ ــ ٢٠	١٩٥٣٠٠	٪ ٩	٪ ٣٢	١٨٧٧٥
٢٠ ــ ٥٠	٤٩٩٧٠٠	٪ ٢٤	٪ ٣٠	١٧٢١٥
٥٠ ــ ١٠٠	٥٧٩٥٠٠	٪ ٢٨	٪ ١٤	٨٠٢٥
١٠٠ ــ +	٧٩١٨٠٠	٪ ٣٨	٪ ٨	٤٩٠٢
المجموع	٢٠٩١١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٥٨٠٨٤

المتكافئة مع المنتج الاسرائيلي، ووجود عقبات كبيرة أمام التسويق فرضتها الأوضاع الراهنة؛ فضلاً عن فقدان عدد لا يستهان به من المزارعين المالكين لأراضيهم الزراعية، وهي مصدر رزقهم الرئيسي.

ــ تقدر الأراضي الزراعية التي أهملت، خلال السنوات العشر الماضية، بحوالى ٢٠٠ ألف دونم[١٠]، بسبب تحول أصحابها الى مهن أخرى لتوفير مصدر رزق معقول لهم. والمشكلة، أنه لو أراد هؤلاء العودة مرة أخرى لزراعة أراضيهم واستغلالها بصورة اقتصادية، فان العملية في منتهى الصعوبة، حيث ستكون مكلفة للغاية لأن الأرض، في مثل هذه الحالة، بحاجة الى عمليات استصلاح من جديد.

التوصيات

في ضوء ما سبق يمكن التركيز على ما يلي:

ــ دعم الحركة التعاونية بشتى قطاعاتها، وعلى رأسها التعاونيات الزراعية، لأنها الاطار المناسب والمتوازن لإحداث التغييرات الاقتصادية ــ الاجتماعية الحقيقية، وذلك بتوفيرها ما يلي:

(أ) رفد الجهاز التعاوني، والتعاونيات الزراعية بكوادر فنية مدربة ومتخصصة (مهندسين، زراعيين، اداريين، اقتصاديين، محاسبين، مخططين). وعلى سبيل المثال، فانه نتيجة لعملية مسح لاحتياجات التعاونيات الزراعية العاملة في الضفة، تبين أنها في أمس الحاجة الى ٢٢ مهندساً زراعياً، في كافة التخصصات المبينة أعلاه، وذلك حتى ١٩٨٠/٣/٣١.

(ب) إقامة مركز تعاوني للتدريب والبحوث والدراسات التعاونية، لإيصال الكوادر والأجهزة التعاونية، على الصعيد الحكومي والأهلي، الى المستوى اللازم.

ــ تأسيس اتحاد لتدقيق الحسابات التعاونية ومراقبتها، وتقديم الخدمات المحاسبية أولاً بأول، وتدريب الأجهزة على الأصول العلمية لهذا النشاط، فضلاً عن توفير أحدث الأنظمة المحاسبية والأدوات المستعملة لهذا الغرض.